

حق ولي المجرر أمام حرّية المرأة في تنفيذ الزواج: دراسة نقدية بين الشريعة وقانون مدوّنة الأسرة

رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب

Husnun Nahdhiyyah

IAIN Pontianak

Email: husnunnurhayati618@gmail.com

ملخص البحث

حق ولي المجرر أمام حرّية المرأة في تنفيذ الزواج (دراسة نقدية بين الشريعة وقانون مدوّنة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب). أهداف هذا البحث لتحديد مكانة ولي المجرر أمام حرّية المرأة في قانون مدوّنة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب. هذا البحث من البحوث المعيارية. ومدخل البحث المستخدم هو المدخل الدستوري. باستخدام قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 وكتب الفقه كالمادة القانونية الأولية لكتابة هذا البحث. وأما طريقة جمع بياناته بتحقيق المواد القانونية وبالطريقة التوثيقية. ومناقشتها بطريقة شاملة ومنظمة ومنهجية. النتيجة من هذا البحث هي حقّ الولي عند الشريعة هو حقّ لمن يتحقق الواجبات لتدبير ورعاية وملاحظة ويستولي كلّ أمر من الأمور. كوالدين ولي لأبنائهما. وحقّ الولي عند قانون المدونة الأسرة بالمغرب محدودة للمرأة لم تبلغ إلى سنّ الزواج (ثمانية عشر سنة). حرية المرأة عند الشريعة هي حرّية المرأة كحرّية الرجل في نيل وآدا الحق و الواجبات بل هي محدودة. وحرية المرأة عند قانون المدونة الأسرة بالمغرب هي ينطبق خصوصاً للمرأة البالغة عند القانون وهي ثمانية عشر سنة (المادة 209). ومكانة ولي المجرر في قانون مدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب هو مشروع للمرأة لم تبلغ عليها سنّ الزواج (18 سنة) كما ذكر في المادة 209 باب الرابع عن الأهلية والنيابة الشرعية ووقعت عليها الواقعة في الأسرة كمفسدة سمعة الأسرة.

الكلمة الرئيسية: ولي المجرر، حرية المرأة، قانون مدوّنة الأسرة.

Abstrak

Hak wali mujbir di depan kebebasan perempuan dalam pelaksanaan perkawinan (studi kritis syari'ah dan Undang-Undang Mudawwanah Al-Usrah No. 70.03 tahun 2004 di Maroko). Penelitian ini bertujuan untuk mengetahui posisi wali mujbir di depan kebebasan perempuan dalam Undang-Undang Mudawwanah al-Usrah No. 70.03 Tahun 2004. Penelitian ini merupakan penelitian normatif dengan menggunakan pendekatan undang-undang (*statue approuche*). Undang-Undang Mudawwanah al-Usrah No. 70.03 Tahun 2004 dan kitab-kitab *fiqh* sebagai bahan utama atau bahan hukum primer. Adapun metode pengumpulan datanya dilakukan dengan cara penentuan bahan hukum dengan tehnik dokumenter, dan pengkajian bahan hukum secara komprehensif, sistematis dan terstruktur. Hak wali menurut syari'ah merupakan hak seseorang yang dapat disertai kewajiban untuk mengurus, memelihara, mengawasi dan menguasai suatu persoalan, seperti hak orangtua

sebagai wali terhadap anak-anaknya. Hak wali menurut Undang-Undang *Mudawwanah al-Ushrah* hanya sebatas apabila anak perempuan belum mencapai usia 18 tahun. Kebebasan perempuan menurut syari'ah adalah wanita bebas sebagaimana laki-laki dalam mendapatkan dan melaksanakan hak dan kewajibannya, tetapi kebebasannya terbatas. Sedangkan kebebasan perempuan menurut Undang-Undang *Mudawwanah al-Ushrah* hanya berlaku bagi perempuan yang sudah *baligh* atau secara hukum sudah *ahliyah* atau sudah berumur 18 tahun. Kedudukan hak *wali mujbir* dalam Undang-Undang *Mudawwanah al-Ushrah* No 70.03 Tahun 2004 berlaku bagi seorang perempuan yang belum berumur 18 tahun seperti yang disebutkan dalam pasal 209 bab empat tentang *ahliyah wa niyahah al-syar'iyah* Undang-Undang *Mudawwanah al-Ushrah* No 70.03 Tahun 2004 dan telah terjadi sesuatu pada dirinya yang menimbulkan masalah dalam keluarga, seperti merusak harkat dan martabat keluarga.

Kata Kunci: Wali Mujbir, Kebebasan Perempuan, Undang-Undang *Mudawwanah al-Ushrah*

أ. المقدمة

كان الوالد في نظر الإسلام مسؤولاً عن رعاية أسرته وزوجته وأطفاله. من حقوق الوالدين وواجباتهما هو الغذاء ورعايتهم الحسنة وكذلك إيتاء تسميتهم الذي يكون مبدأً في تحسين تدبيرهم وتعليمهم وتدريبهم¹. يمكن أن يكون مفهوم حقّ الوالدين على ابنته هو مسؤول لتزويج ابنته البالغة في سن الزواج. إذاً، كان الزواج هو مصلحة متكلفة للوالدين كالمسؤولية على ابنته، بمعنى الوالد مسؤول على زواج ابنته برجل اختارته أو اختار والدها لمصلحة ابنته. وللآب له السلطة لتزويج ابنته اجباراً حتى ليست لها قوة لرده. ومعنى الإيجاب هو حق الولي لإيجاب الزواج بناته وهو الوالد أو الجدّ، لمن له حقّ لزواج ابنته أو حفيدته في البكرة بالرجل المختار للسعادة الدنيا وآخرتها². بخلاف ذلك، الأب راع وهو مسؤول عن رعيته، الرجل في أهل بيته راع ومسؤول عن رعيته. لبدّ أن تكون الرعاية منوطاً بالمصلحة، هدفاً للحياة السكينة لرعيته. كفتوى لإمام الشافعي³:

"تَصَرَّفَ الْإِمَامُ عَلَى الرَّعِيَةِ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ".

¹Mufidah, Ch, *Psikologi Keluarga Islam Berwawasan Gender*, (Malang: UIN Maliki Press, 2013), 273.

²Sayyid sabiq, *Fiqh as-Sunnah*, jilid ke-2, (Bandung: PT al-Ma'arif, 1981), 29.

³Djazuli, A, *Kaidah-kaidah fiqh*, (Jakarta: Kencana Prenada Grup, 2010), 32.

حيث أنّ الأب يمكن أن يكون ولي الزواج لتزويج ابنته البالغة في سن الزواج بالرجل المختار أو اختيار والديها لمصلحة حياتها في الدنيا والآخرة. عند جمهور العلماء خضور ولي النكاح للمرأة من أركان الزواج⁴. تتم الزواج بغير وجود الولي أو الأولياء الذين لا يحققون لهم في التزويج الشرعية، فالزواج باطل (غير صحيح)⁵. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في أداء الولي النكاح⁶: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ (رواه أبو داود). ذكر في حديث آخر أن المرأة تزوجت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ⁷.

الغرض من الحديث المذكور هو الزواج الباطل إذا لم يكن فيه ولي، لأن المرأة ليس لديها القدرة على تزويج نفسها بغير ولي أو توليته للآخرين بعذر الولي على تزويجها، وإذا فعلت فبطل النكاح⁸. وأما عند المذهب الحنفي والظفار والشعبي والزهري، أن المرأة يجوز على تزويج نفسها بغير الولي، مادام الزوج على قدم المساواة (له دراجة المعادلة)⁹. وهم يقولون بأن المرأة البالغة والعاقلة تجوز على تزويج نفسها وابتنتها التي لم تكن بالغة (صغيرة) ويمكن أيضاً أن تكون مواكلة من الآخر.

نظام الزواج بنسبة إلى قانون إندونيسيا مكتوب في القانون الزواج رقم 1 عام 1974 ومجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية (KHI)، هذه مجموعة مدونة على أساس مذهب الشافعي استناداً بالقرآن والسنة وكذلك بعض الكتب التراث كمرجع لكتابة مجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية (KHI). فيها المواد التي تبين عن ولي النكاح من أركان الزواج وهي في الجزء الأول من الباب الرابع وبالمادة 14 وبعض المواد الأخرى تنظم عن تعيين الولي النكاح هو الجزء الثالث من الفصل الرابع بالمادة 19 إلى المادة 23. بتعيين

⁴Zahri hamid, *Pokok-Pokok Hukum Perkawinan Islam dan Undang-Undang Perkawinan di Indonesia*, (t.p.: Bina Cipta, 1978), 24.

⁵Syhabuddin, *Qaliubi wa Umairah*, (Singapore: Maktabah wa mathba'ah Sulaiman Zamra'I, tt), 216.

⁶محمد أنوار، فيض الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار الإحياء، 2005)، 41.

⁷أبي عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، ج 1، (بيروت: دار الفكر، 1995)، 59.

⁸ابن قدامة، المغني، (قاهرة: دار الحديث، 1425هـ/2004م)، ج 9، 119.

⁹M. Ali Hasan, *perbandingan mazhab fiqh*, cet 2, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2000), 131.

الولي النكاح في مجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية، فإنه يمكن استنتاج بأن المرأة لا يمكن أن يكون ولياً في عقد النكاح.

وذلك بخلاف قانون المدونة الأسرة في المغرب على أنّ ولي الزواج ليس من أركان صحّة الزواج. قانون الأسرة في المغرب لتأثير اسبانيا وفرنسا في اثبات قانون المدونة الأسرة وهذا الأثر أصبح مدوّناً في قانون الأسرة المعروف باسم code of Personal Status أو المدونة الأحوال الشخصية التي حدثت في عام 1957-1958. المجموعة الأخيرة لقانون الأسرة في المغرب في التاريخ 3 فبراير 2004، يسمّى بالمدونة الأحوال الشخصية الجديدة في المغرب. هذا القانون يحتوي على 400 مادة ويتم زيادة 100 مادة لزيادة القانون المقرّر في عام 1957¹⁰.

المشرع المغربي في المدونة 1957 الملغاة أخذ بما ذهب إليه الجمهور والمذهب المالكي في اعتبار الولاية شرط صحّة في عقد الزواج، حيث لا يصح العقد إلا بتوفر الولاية سواء كانت المرأة بكرة أم ثيباً، قاصرة أم رشيدة، فالولاية تعتبر من شروط صحّة عقد الزواج. وبعدها يعتبر العقد باطلاً، فالمادة الخامسة يحدد شروط العقد، ويؤكد على سماع الإيجاب والقبول من الزوج أو نائبه ومن ولي الزوجة وما يؤكد هذا المادة الثانية عشرة التي لا تجوز للمرأة أن تباشر العقد بنفسها بل تفوض لوليها أمر العقد عليها.¹¹

والواقع أن السماح للمرأة بزواج نفسها بنفسها، جاء تحت إلحاح المطالب النسائية وأخذاً بالاتفاقيات التي صادق عليها المغرب. فالمشرع المغربي في هذه المادة ترك الاختيار للمرأة لممارسة الولاية، بحيث تتمكنها لأبيها و لمن شاءت من أقاربها، دون مراعاة لأي ترتيب، كما تتمكنها أن تقعد على نفسها، فالمدونة أخذت

¹⁰Abdurrahman dan Abdul Karim Munthe, *Hukum Keluarga di Negara Maroko*, Abdulkarimmunthe.blogspot.com/2012/01/hukum-keluarga-di-negara-maroko.html?m=1, diakses pada tanggal 05 November 2014.

¹¹شرح كتاب الزواج مدونة الأسرة، <http://droitfpt.forumaroc.net/t5-topic>، الوصول إليها في التاريخ 02 فبراير

بما ذهب إليه بعض الفقه في الرأي الثاني وهجرت ما قالت به المالكية مع أنّ الولاية شرط في صحة عقد الزواج¹².

بين هناك أنّ ولي النكاح في عدة مواد من قانون الأسرة المغربي. وكان الولاية في مدونة الأسرة أصبحت حقاً للمرأة الرشيدة، تمارسه حسب اختيارها ومصحتها، فلها أن تختار من يتولى أمر زواجها، أما القاصر التي لم تصل إلى سنّ الزواج (18 سنة) وهو في الوقت نفسه سن الرشد القانوني. ذكر في مادة 24 عن بيان مقام الولي. الولي في الزواج يكون حقاً للمرأة (ليس حقاً لوالدها ولا لجدها وغيرها من النسبة الرجال). المرأة الرشيدة وبلغت ثمانية عشر سنة من عمرها فتجوز على تنكح نفسها بالرجل أو تسليم نفسها إلى وليها (المادة 25) 13. وقد أزيلت هذه الأحكام موضع الولي في الزواج، لأنّ مراسم الزواج في يد المرأة، ولو كان انكاح المرأة بوليها، من الناحية القانونية فإنها ينبغي التأكيد على أن نقل الولاية إلى والديها (وليها). هذا الحكم أيضاً يسمح مقام الولي العضّل، لأنّ ولي العضّل موجودٌ بحقّ الولي للوالد على ابنته.

بخلاف القانون الأردني الذي يستعمل فيه المذهب الحنفي أيضاً في قضية والي الزواج، كأنّ المغرب يتجه بعيداً في فهم حقوق المرأة في الزواج. واعتبر المغرب أنّ ولي النكاح ليس من حق الوالدين، ولكن من حقوق تلك المرأة لأنفسهنّ.

بهذا الحال، لازم علينا أن نعرف بأنّ توفير ولي الزواج في دولة المغرب يتمسك مذهب الحنفي ما يتأكد بالقانون مدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بياناً بأنّ المرأة الرشيدة (البالغة والعاقلة) تجوز أن تنكح نفسها و تنكح المرأة لم تبلغ سنّ البالغ (الصغيرة) و تستطيع أن تواكل من غيرها.

من توفير ولي الزواج في القانون مدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 الذي يبيّن أنّ المرأة الرشيدة (البالغة و العاقلة) تجوز أن تنكح نفسها و تنكح المرأة لم تبلغ سنّ البالغ (الصغيرة) و تستطيع أن تواكل من

¹² أحمد نصر الجندي، شرح قانون مدونة الأسرة المغربية، (المغرب: دار الكتب القانونية، 2010م)، 75.

¹³ Apri Maryu, *Hukum Keluarga Islam di Negara Republik Arab Mesir, Maroko dan al-Jazair*, Nagaberalih.blogspot.com/2012/12/hukum-keluarga-islam-di-negara-republik.html?m=1, diakses pada tanggal 05 november 2014.

غيرها، فكيف مكانة حق ولي المجر أمام حرية المرأة في تنفيذ الزواج بمدونة الأسرة رقم 70.30 عام 2004 بالمغرب.

ب. المناقشة

أنَّ حقَّ من كلمة حقِّ يحقُّ حقاً بمعنى ثبت ووجب أو أثبتته وأوجبه، وحقاً عليه أن يفعل كذا بمعنى وجب عليه.¹⁴ أداء الواجبات في أركان الإسلام هي من حقوق الله ومختلف الأشكال الخدمة لأهمية العام هدفاً في حماية المصلحة وتوصية الأفعال الحسنة في كلِّ معاني. كانت القضية عن مفهوم الحق يظهر في قول الفقهاء الأوَّل والعصري. قال ابن نجيم الفقيه عن مفهوم الحق هو خصوصية المحفوظة. خصوصية المحفوظة كما ذكر ابن نجيم الفقيه بمعنى معصوم، وليس فقط وجود الحق المحفوظ ولكنَّ خمسة مصالح أساسا في العصمة، والمصلحة الأساسية عند الغزالي هي¹⁵: حق الحياة وحق التمليك وحق النسب وحق تفكير الصِّحة وحق الإيمان.

الولاية لغة إما بمعنى المحبة والنصرة، وفي اصطلاح الفقهاء: الولاية هي القدرة على مباشرة التصرف من غير توقف على إجازة أحد. ويسمى متولي العقد (الولي). ومنه قوله تعالى: فَلْيُمْلِلْ لِأَبْنَيْهِ بِالْعَدْلِ البقرة: (282)¹⁶.

الولاية عند علماء الحنفية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ولاية على النفس وولاية على المال وولاية على النفس والمال معاً. والولاية على النفس هي الإشراف أو التدبير على أمور القاصرة الشخصية كالترزيح والتعليم والتطبيب والتشغيل. ولكن قسم المالكية الولاية الى قسمين: ولاية خاصة وولاية عامة.

إنَّ حق الوالدين عظيم، وفضائله لا يعد ولا يحد. كان حقهما على العائلة عظيم. حق الوالدين وواجباتهما هي موضوعية لحقوق الولد التي تجب الوفاء بها عند الوالدين. الأب راع وهو مسؤول عن رعيته

¹⁴ لويس معلوف، المنجد في اللغة و الأعلام، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 2002م)، 144.

¹⁵ Ahmad Nur Fuad, dkk, *Hak Asasi Manusia Dalam Perspektif Islam*, (Malang: Madani, 2010), 11

¹⁶ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر، 1467هـ/2006م)، ج7، 669.

كما في حديث الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **أَلَا كُتُّكُمْ رَاعٍ وَكُتُّكُمْ مَسْئُولٌ** عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، **أَلَا فَكُتُّكُمْ رَاعٍ وَكُتُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ** (أخرجه البخاري)¹⁷. هذا الحديث يدل على أنّ لكل من رئيس في مجتمع له حق وواجبات على أعضائه. كالأمر مسؤول على رعيته والأب مسؤول على أعضائه في الأسرة والمرأة مسؤولة على تنظيم البيت والأولاد والعبد مسؤول على حفظ المال سيدها. وهم المسؤولات الواجبات فلا يغفلون ويهربون من واجباتهم.

عن أبي سعد عن بن العباس رضي الله عنهما قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **مَنْ** وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَلْيُحْسِنِ اسْمَهُ وَأَدْبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَلْيُزَوِّجْهُ فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يُزَوِّجْهُ فَأَصَابَ إِثْمًا، فَإِنَّمَا أَثْمُهُ عَلَى أَبِيهِ (رواه البيهقي)¹⁸. تزويج البنت البالغة هو من حق الوالد فإن لم يزوجه فللوالد إثمًا كما في حديث المذكور للبيهقي. الولي المحبر له ولاية وذلك لازم أن نعرف ماهي ولاية الإجماع. ولاية الإجماع هي تنفيذ القول على الغير. وهي بهذا المعنى العام تثبت بأربعة أسباب: القرابة والملك، والولاء، والإمامة¹⁹. فكل هؤلاء لهم ولاية الإجماع على البنت والابن في حال الصغر أما في حال الكبر فليس لهم ولاية إلا على من كان مجنونًا من ذكر أو أنثى وعند عدم العصبية يملك تزويج الصغير.

أنّ الولي في النكاح هو ركن من أركان عقد الزواج عند الشافعية والمالكية وهو شرط عند الحنابلة، فسواء كان ركن وشرط فلا بد من وجوده عندهم ويتوقف عليه صحة عقد الزواج. أما عند الحنفية فلا يعتبر من الأركان أو الشروط، فلا يشترط وجوده بل يستحب وجوده مع المرأة البالغة والعاقلة وهي المكلفة.

¹⁷ الإمام الحفيظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، (الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر و التوزيع، 1419هـ/1998م)، 763.

¹⁸ Abdul Mun'im Musthafa, *Ensiklopedi Hak dan Kewajiban Keluarga Muslim*, (Klaten: Inas Media, 2008), 138.

¹⁹ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 179

اختلف الفقهاء عن تعيين البكرة (الطفلة لم تتزوج) والطيبة (ثيبه الطلق والموت) في الزواج. البكرة لازم أن تختار ولي الزواج مالا تحتاج في الزواج الطيبة. الحجة على هذا الفرق هو بأن البكرة لم تنال الخبرة في الزواج فتحليله الاستسلام إلى من أكبر السن من أقاربها المقرر ولو بموافقتها في الأخير. وأمّا الطيبة لها الخبرة في الزواج فهي تمكن أن تؤسس نفسها على بحثها²⁰.

إنّ حرّية المرأة بمفهومها الخاص: هي قدرة المرأة بكامل إرادتها على اختيار دينها وعملها وتعليمها وزوجها. وبالنظر إلى الواقع الحالي وارتباطه بمفهوم حرية المرأة نجد تعريف مغاير تماماً لمفهوم الحرية ولما تعرفه أي نفس طبيعية لا زالت على ما فطرها الله عليه.

لقد جاء الإسلام وحرّرت المرأة من الجاهلية، فحرّم وأدها، وأعطاها حريتها الاجتماعية والمالية، فلا تتزوج إلا بإذنها، وتستقل بأموالها، بل أعطاهها حقها في الميراث والتجارة والمبايعه. إن الدين الإسلامي أعطى للمرأة حريتها، ولكنها الحرية المسؤولة، ومن هذه الحريات التي أعطاهها الإسلام للمرأة²¹: حرية الاجتهاد وطلب العلم، الحرية السياسية، حرية العمل والتجارة، حرية المعاملة في الصفقة كالاختيار.

كان لدولة المغرب قانون الزواج أي يسمّى *The Code of Personal status 1957* -

1958 (المغرب: تشريعات الحقوق الشخصية)²². قانون الأسرة في المغرب متأثراً بإسبانيا وفرنسا. هذا الأثر أصبح تدويناً قانون الأسرة المعروف باسم *code of Personal Status* أو المدونة الأحوال الشخصية التي حدثت في عام 1957-1958.

اعتماد الإصلاحات الجوهرية التالية²³: أولاً: تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة. وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين. ثانياً: جعل الولاية حقاً للمرأة الرشيدة. ثالثاً:

²⁰Asghar Ali Engineer, *Hak-Hak Perempuan dalam Islam*, 152.

²¹أحمد السيد كردي، حرية المرأة في الإسلام،

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/136032>، الوصول إليها في التاريخ 10 يناير 2015.

²²Mardani, *Hukum Perkawinan Islam di Dunia Islam Modern*, (Yogyakarta: Graha Ilmu, 2011), 54.

²³ الدياتجة لقانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004.

مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج. رابعاً: فيما يخص التعدد. خامساً: تجسيد إرادة الملكية. سادساً: جعل الطلاق حلاً لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة. سابعاً: توسيع حق المرأة في طلب التطليق، لإخلاق الزوج، بشرط من شروط عقد الزواج، أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف، وغيرها من مظاهر الضرر. ثامناً: الحفاظ على حقوق الطفل، وهذا مع اعتبار مصلحة الطفل في الحضانه من خلال تحويلها للأم ثم للأب ثم لأم الأم. تاسعاً: حماية حق الطفل في النسب، باعتماد المحكمة البيّنات المقدمة في شأن إثبات البنوة، مع فتح مدة زمنية في خمس سنوات لحل القضايا العالقة في هذا المجال، رفعا للمعانة والحرمان عن الأطفال في مثل هذه الحالة. عاشراً: تحويل الحفيده والحفيد من جهة الأم، على غرار أبناء الابن، حقهم في حصتهم من تركه جدهم، عملاً بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة. حادي عشر: أما فيما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة، لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

(1) مكانة المرأة في قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب.

بعض التغييرات ما تم تمرير المرأة فيما يلي: أنّ الأسرة هي مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة تنقيحاً قواعد مقدماً بأنّ الرجل هو مسؤول وحده عن عائلته، أن المرأة لا تحتاج إلى الإذن وليّها، فالمرأة محفوظة بالناحية القانونية تحديداً في اختيار الزوج، حدّ الأدنى لسن الزواج الرجل والمرأة على قدم المساواة في عمر 18 سنة تنقيحاً قواعد المقدمة بأنّ المرأة 15 سنة من عمرها، وأما الرجل 17 سنة، تعدد الزوجات له شرطاً صارمة تنقيحاً قواعد المقدمة ما يلازم تعدد الزوجات²⁴.

الولاية في الزواج أصبحت حقاً للمرأة تمارسه الرشيدة حسب اختياراتها ومصالحها، وبذلك تم استبعاد مفهوم الوصاية في الولاية في الزواج بالنسبة للمرأة. ومن أمثلة هذه الإضافات القليلة هناك ما يلي: المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بسن الزواج، المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتدبير الأسرة، المساواة بين الولد والفتاة الحاضونين عند بلوغ سن 15 سنة في اختيار

²⁴<http://alimatindonesia.blogspot.com/2010/04/perjuangan-hukum-keluarga-yang-setara.html>, diakses pada 10 November 2014.

أوليائهم، المساواة في مجال الإرث بين أبناء الولد وأبناء البنت بينما استمر الاحتفاظ بنفس التمييز الصارخ بين الولد والفتاة والأم فيما يتعلق بحصص كل طرف من التركة²⁵.

(2) حق الولي وحرية المرأة في منظور الشريعة وقانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب.

أنّ حق الولي في منظور الشريعة هي حقّ لمن يتحقق الواجبات لتدبير ورعاية وملاحظة ويستولي كلّ أمر من الأمور. كالوالدين ولي لأبنائهما. حق الوالدين كالولي للأولادها، منهم: إحياءهم وتسميتهم الحسنة و تربيتهم و اطعامهم و ارزقهم من الطيبات و تربية الدين و تزويدهم سرير المنفصل بين الرجل و المرأة و تربية الولد بالأدب الحسن و تعليمهم و تدريسهم و تعليم القرآن و تعليم الكتابة و القراءة و توفير الرعاية و الصحة و تعليم الفنّ و وضعواهم في قلوب الوالدين و كانوا مودّة عليهم و تزويجهم البالغ إلى سنّ الزواج.

إنّ الدين الإسلامي أعطى للمرأة حريتها، ولكنها الحرية المستولة، ومن هذه الحريات التي أعطها الإسلام للمرأة²⁶:

- (1) حرية الاجتهاد وطلب العلم،
- (2) الحرية السياسية،
- (3) حرية العمل والتجارة،
- (4) حرية المعاملة في الصفقة كالاختيار، إمّا في التجارة أو الزواج

كان حرية المرأة في منظور الشريعة الإسلام هي المرأة المستولة عن تصرفاتها وشرفها ودينها. لأنّ حق المرأة في مجال الدينية والاجتماعية والسياسة والمعاملة لديهم العديد من أوجه التشابه

²⁵<http://marokko.um.dk/ar/cooperation/loi-de-famille---ar/>, diakses pada tanggal 10 Januari 2015

²⁶أحمد السيد كردي، حرية المرأة في الإسلام، المرجع السابق.

بالرجل. والمرأة لها حق في اختيار عند التجارة والزواج. وفي تدبر القرآن سيكشف على أنّ للمرأة استقلالية كاملة من حيث الزواج. الزواج يناسب بموافقتها بالشروط المطلوبة. ولكن عند الجاهلية، زواج المرأة تجب عليها الولي وموافقة المرأة بسكوتهما.

حرية المرأة في مجال الزواج محدودة بتعيين عمر الزواج. المرأة الصغيرة ولم تبلغ عمر الزواج تجوز اختيار الزوج بل لازم بموافقة وليها، فإن لم يوافق الولي فلا تجوز عليها الزواج به ونكاحها لازم بحضور الولي. وأما حرية المرأة البالغة في الزواج مختلفة عند العلماء، جمهور العلماء لا يتفقون المرأة في زواج نفسها أو تكون ولياً في الزواج إلا حنفياً لأنّ حرية المرأة أفضل عند الحنفي.

(3) حق الولي في منظور قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب.

قال فون سفغني (*von savigny*) أنّ الحكم هو روح الأمة، استخدم قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بمعظم المجتمع المذهب لأنّ المجتمع يتأثر ذلك القانون. ومعظم مجتمع المغرب يذهبون مذهب المالكي والحنفي، فقانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 مدوّن على أساس مذهب المالكي والحنفي. فمعنى حق الولي يمكن أن ينظر إلى مفهوم حق الولي عند مذهب المالكي والحنفي.

وينظر إلى خلفية تشريع قانون مدونة الأسرة كما كتب في كتاب شرح قانون مدونة الأسرة المغربية، كان اثبات الولي في مدونة 1957 بما ذهب إليه الجمهور والمذهب المالكي وهي شرط صحة في عقد الزواج. والواقع أن سماح للمرأة بزواج نفسها بنفسها، جاء تحت إلحاح المطالب النسائية²⁷، وأخذاً بالاتفاقيات التي صادق عليها المغرب فالمجموعة الأخيرة لقانون الأسرة في المغرب في التاريخ 3 فبراير 2004، يسمّى بالمدونة الأحوال الشخصية الجديدة في المغرب.

²⁷ أحمد نصر الجندي، شرح قانون مدونة الأسرة المغربية، 75.

الحنفي وهو يقول بأنّ الولي ليس له حقّ لابنته البالغة والثبيرة أحقّ على نفسها، يأتكد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتهما إقرارها (رواه أبو داود و النسائي). ومعنى الولي لغةً في كتاب شرح مدون الأسرة هو كلّ من ولي أمراً أو قام به، وهو النصير والمحب والحليف والظهير. مصدر ولي يقال ولي الشيء أو عليه أو يليه ولاية إذا ملك أمره وكان له حق القيام به، في السلطة يملكها المرء على أمرها²⁸. وولي المرأة من يلي عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبد بعقد النكاح من دونه.

كان حق الولي في قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 للمرأة لم تبلغ ثمانياً عشرة من عمرها، وعدة حقوقه، منهم: حق الولي في تقديم فسخ الزواج إذا كان الزواج بغير حضوره، و حق الولي في كتابة اسمه و توقيعه عند أداء عقد الزواج لعلامة حضوره، و حق الولي في اقتضاء و الموافقة في خطبة ابنته القاصرة (لم تبلغ سن الزواج)، و حق الولي في تسليم استئذان المرأة القاصرة، و حق الولي في نقض الإذن المقدم لابنته القاصرة، و يستحق الأب و الأم و الحاكم أن يكون ولياً للقاصرة، و طبقة الأولى للولي في هذا قانون هو الأب و طبقة الثانية للولي في هذا قانون هو الأم.

4) حرّية المرأة في منظور قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب.

المادة المجموعة لأحوال المتعلقة بالمعادلة والمساواة، كما يلي²⁹: أولاً، الأسرة هي المسؤولة المشتركة بين الزوج و الزوجة، تجديداً لقانون الماضي على أنّ الزوج مسؤول واحد للأسرة³⁰. ثانياً، تحديد سنّ الزواج للرجل والمرأة هو ثمانين عشرة من عمرهما، تجديداً لقانون الماضي على أنّ حدّ سنّ المرأة 15 سنة والرجل 17 سنة. تحديد سن الزواج في 18 سنة للرجل والمرأة على حدّ سواء. ثالثاً، الولاية: وهي حق للمرأة الرشيدة حسب اختيارها ومصحتها، للرشيدة أن تعقد زواجها بنفسها أو

²⁸أحمد نصر الجندي، شرح قانون مدونة الأسرة المغربية، 70

²⁹<http://alimatindonesia.blogspot.com/2010/04/perjuangan-hukum-keluarga-yang-setara.html>, diakses pada 10 November 2014.

³⁰فتيحة الشافعي، مدونة الأسرة بعد سبع سنوات من التطبيق، (الرباط:موقع العلوم القانونية، 2012)، 9.

تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها³¹. رابعاً، كان تعدد الزوجات لها شروط صارمة. خامساً، فصم الرابطة الزوجية. واستحدثت حالات أخرى لطلب التطلاق من طرف الزوجة:

(1) التطلاق الشقاق، التطلاق بطلب أحد الزوجين بسبب الشقاق.

(2) التطلاق لأسباب أخرى،³² للزوجة طلب التطلاق بناء على أحد الأسباب الآتية: إخلال

الزوج

بشروط من شروط عقد الزواج، الضرر، عدم الإنفاق، الغيبة، العيب، الإيلاء والهجر.

كانت شرعت حرية المرأة المذكورة في عدة فصول لقانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام

2004 بالمغرب، واختلص على ما يلي: المرأة الرشيدة تجوز أن تنكح نفسها بغير حضور الوالي

والمرأة الرشيدة تجوز أن تكون ولياً وحرية المرأة في اختيار الزوج وسن الزواج للمرأة و الرجل على حدّ

السوى (18 سنة) و إجازة المرأة للتطلاق الزوج. وهي تحت رقابة القضاء.

(5) مكاتة حق ولي المجر أمام حرية المرأة في تنفيذ الزواج بمدونة الأسرة رقم 70.30 عام 2004

في المغرب.

كان حق الوالي أو الوالدين على ابنتهما البالغة إلى سنّ الزواج هو التزويج أو قد يكون

حق الوالدين في تزويجها. لذلك اصطلح ولي المجر في الحكم الشريعة وبمعنى للوالدين حقّ الإيجابار

لتزويج ابنتها البالغة. حقّ الإيجابار هو حقّ الوالي في اختيار الزوج لابنته البكرة. ولي المجر هو من

يستحقّ في اعقاد الزواج والعقد ينطبق للبكرة بغير رضاها ولا تحقّ في الاختيار (استمرار أو الطلاق)

وهي تزوّج قبل بلوغها.

³¹ الكتاب الأول الزواج، المادة 24 و 25.

³² الكتاب الثاني، المادة 98.

للمرء عدّة الطبقات لأن تكون مكلف أو مسؤول لأداء شريعة الإسلام أو يسمّى بالأهليّة. الأهلية في لغة هي الصلاحية للأمر³³. والأهلية في الشريعة الإسلامية يتم صياغتها كما يلي: الأهلية هي خصائص الموجودة على شخص بتعيين الله سبحانه وتعالى، كموضع المناسب لأداء الشريعة الإسلامية.

والأهلية في اصطلاح هي قدرة الشخص للتعيين والتوفير. وأما عند المصطفى أحمد الزرقاء، الأهلية هي صفة الشخصية المعيّنة بالشرع (الله ورسوله)، مستحق في تسليم الكتاب أم لا أو مسؤولة عن قيام الأحكام الشرعية الإسلامية³⁴. يجب على الشخص أن يعيّن بأنّه قادر لأداء الحقوق غيره.³⁵

عرفنا من مصطلحة المذكورة على أنّ قدرة الشخص هي من صفة تمامه التي تملك بالمرحل يناسب بذلك وصول تمامه من الجسد أو العقل. كان للناس حقّ ينتفع به، كوجود حق الملك في الأموال بغير مسؤولة، ثمّ عليه مسؤولة بعد أن تبلغ درجة المعيّنة. في يوم التالي، هو ملائق لإجراء العملية والمعاملة على حقوقهم (أموالهم). بعد تمامه في الجسد والعقل فعليه تمام و الملائق بأفعال المطلوبة للمسؤولة. في هذا الحال، هو المطلوب لأفعال الشريعة الإسلامية وله حقوق أو مطلوب للإلتزام. كان الناس له حق لتعيين أينما كان الحقوق و الإلتزام الناس، أساسا بمراحل حياة الشريعة الإسلامية.

كان الأهلية يسمّى بالمحكوم عليه أو بمعنى المكلف (من يستحقون بحكم التكلفي)، شروط مكلف بحكم التكلفي منهم:

³³لويس معلوف، المنجد في اللغة و الأعلام، 20.

³⁴Musthafa ahmad al-zarqa, *al fiqh al islami fi sawbih al jadid*, (Beirut: Dar al-fikr, Juz II, Cet ke X, 1968), 736.

³⁵ Ali al-Shabuni, *syarah Qanun al-ahwal al-Syahshiyah al Syuri*, 164.

1. القدرة على فهم الأحكام بنفسه أو بمساعدة غيره، له العقل الكامل. ونظراً من تنمية الجسد، للمرأة في بداية الحيض والرجل في احتلامه الأول. وإذا بلغ 15 سنة من عمرهما ولم تحيض ويحتلم، فعمر 15 سنة هو حدّ الأدنى لعمر البالغ والعاقل.
2. للمكّلف أهلية الأداء، هي قدرة الشخص لأعمال الحكم التكليفي، بهذه القدرة سمي بالمكّلف ومعنى كلّ من أعماله محتسب بحكم الإسلام وأمر بالمعروف و النهي عن الفحشاء والمنكر.³⁶

تنقسم الأهلية إلى قسمين، هما:

1. أهلية الوجوب، قدرة الشخص على أعمال المعروفة ومسؤول عنها.
 2. أهلية الأداء، قدرة الشخص على أعمال الشرعيّة بالتمام المسؤول.
- معنى الأول يؤكد مصدر الحق وهو من صفة الإنسانية. ومعنى الثاني يؤكد نشأة الحق وأساس وجوده. وهو العمل والتفرّق والبلوغ ومتراطة بينهما، فالأهلية الأداء تحتاج إلى أهلية الوجوب.

وكان من تنمية الحياة الإنسان، بلوغ الأهلية الرجل خمسة مراحل، هم:

1. الجنين في الفترة
2. مرحلة الطفولة
3. التمييز
4. البلوغ

³⁶Satria Efendi M.Zein, *Ushul Fiqh*, (Jakarta: Kencana, 2004), 75.

5. الرشد

الرشد هو ممّا جعل الرجل المثالي تماما في الحصول إلى أهلية الوجوب والأهلية الأداء. الناس يعملون الأنشطة المتنوّعة والمعاملات بالرشد، ما تمكنه من الحصول الربح والخسارة. وأصبحت مسؤولية ولا تسدّ بينهما³⁷.

هذه القضية مكتوبة في الكتاب الرابع عن الأهلية والنيابة الشرعية في قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب. والمنصوص عليه في المادة 209 على أنّ سنّ الرشد هو 18 سنة³⁸.

المادة 209 :

سن الرشد القانوني 18 سنة شمسية كاملة.

كان في المادة 13 (3) قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب يذكر بأن يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية: أهلية الزوج والزوجة وعدم الاتفاق على إسقاط الصداق وولي الزواج عند الاقتضاء³⁹ وسماع العدلين التصريح بالإيجاب والقبول من الزوجين وتوثيقه وانتفاء الموانع الشرعية. الولي في هذه المادة كشرط من الشروط التي تجب توافرها في الزواج بل للمرأة عند الاقتضاء الولي.

المراد بالمرأة المقتضية عليها الولي هي المرأة لم تبلغ رشدها كما ذكر في المادة 25 قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب على أنّ المرأة الرشيدة أن تعقد زواجها بنفسها، أو تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها⁴⁰.

³⁷Mardani, *Hukum Perkawinan Islam Di Dunia Islam Modern*, 68

³⁸الكتاب الرابع ، المادة 209.

³⁹ كتاب الأول الزواج ، المادة 13 (3).

⁴⁰ كتاب الأول الزواج ، المادة 25.

وذكر في المادة 24 على أنّ حقّ الولي النكاح هو حقّ للمرأة وليس حقّ للأب والجد

وغيره من نسبة الرجال⁴¹.

المادة 24

الولاية حق للمرأة، تمارسه الراشدة حسب اختيارها ومصحتها.

مسح هذا التعيين مقام الولي في الزواج لأنّ عقد الزواج في ولاية المرأة ولو كان الولي يزوّجها، يجب أن يؤكّد قانونياً على وجود الاستسلام الولاية إليّ ولّيها. فبهذا الحال، شرع قانون المدوّنة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب ولي الزواج للمرأة لم ترشد أو لم تبلغ ثماني عشرة من عمرها.

وكان مقام الولي المجر غير مشروع واضح في عدة فصول قانون المدوّنة الأسرة رقم 70.03 عام 2004. إلّا أن تفهم من عدّة أمور ممّا يؤدّي إلى وجود ولي المجر. كما في أمر البكرة المغربية وهي تحت ثماني عشرة من عمرها و أجبرت على الزواج لسبب الإغتصاب. خولا (*khoula*) البكرة المغربية وهي السابع عشرة من عمرها أجبرت على زواج مغتصبها⁴². أمينة فلالي (*Amina Filali*) البكرة المغربية و هي السادس عشرة من عمرها وأيضاً أجبرت على زواج مغتصبها⁴³. وقع إجبار الزواج عليهما لأنّهما مغيصوبتان المعترة بمفسدة السمعة العائلة.

حتى اختلص بأنّ مكانة ولي المجر في قانون المدوّنة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 مشروع للمرأة لم تبلغ ثماني عشرة من عمرها كما ذكر في المادة 209 كتاب الرابع عن الأهلية و

⁴¹ كتاب الأوّل الزواج، المادة 24.

⁴²Edinayanti, *Penderitaan Gadis yang dipaksa nikahi pemerkosanya*, <http://serambiummah.tribunnews.com/2014/11/16/penderitaan-gadis-yang-dipaksa-nikahi-pemerkosanya>, diakses pada tanggal 20 januari 2015.

⁴³<http://news.detik.com/read/2012/03/15/112840/1867986/1148/1/gadis-maroko-bunuh-diri-setelah-dipaksa-menikah-dengan-pemerkosanya>, diakses pada tanggal 20 januari 2015.

النيابة الشرعية بقانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 و قد وقعت عليها المسألة الأسرة،
كفساد سمعة العائلة.

ت. الاختتام

النتيجة من هذا البحث هي حق الولي في الشريعة هو حق لمن يتحقق الواجبات لتدبير ورعاية و ملاحظة و يستولي كل أمر من الأمور. كالوالدين ولي لأبنائهما. حق الوالدين كالولي لأولادهما، منهم: إحياءهم وتسميتهم الحسنة و يربّيهم وكنوا مودّة عليهم و تزويجهم البالغ إلى سنّ الزواج. حق الولي في قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 إلا لمن كانت بلغت من 18 سنة من عمرها، فوجبت عليها ولي عند عقد الزواج. حرية المرأة في منظور الشريعة هي حررت المرأة كحرية الرجل في نيل والأداء الحق والواجبات، ولها السلطة الكاملة في أداء الحكم المدني والأحوال الشخصية بعد بلوغها. حرية المرأة في منظور قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 تنطبق فقط للمرأة البالغة عند القانوني أو بلغت إلى أهلية وهي 18 سنة. حررت المرأة هذا القانون في اختيار ولي زواجها وحررت المرأة أن تكون ولي الزواج على نفسها وغيرها، وحررت المرأة في اختيار الزوج لها ولا تحتاج الإذن الولي للزواج وتجاوز عليها أن تطلق زوجها لشقاقه أو أسباب الأخرى. واختلص بأن مكانة ولي المجر في قانون مدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 مشروع للمرأة لم تبلغ سنّ 18 سنة من عمرها و وقعت عليها المصيبة ما تسبب إلى المسألة الأسرة، كمفسدة سمعة الأسرة.

فأرجو للجنة العليا أو موقف الحكم في تدوين مدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب، أن توضح مكانة ولي المجر في ذلك قانون مدونة الأسرة المنتظم الواضح بأنّ ولي المجر مشروع أم لا عند القانون ومجتمع المغربي.

المراجع

- أنوار، محمد. *فيض الباري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار الإحياء، 2005م.
- بن الحجاج، الإمام الحفيظ أبي الحسين مسلم. *صحيح مسلم*. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر و التوزيع، 1419هـ/1998م.
- بن يزيد، أبي عبدالله محمد. *سنن ابن ماجه*. جزء 1. بيروت: دار الفكر، 1995م.
- الجندي، أحمد نصر. *شرح قانون مدونة الأسرة المغربية*. المغرب: دار الكتب القانونية، 2010.
- الدباجة لقانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004.
- الزحيلي، وهبة. *الفقه الإسلامي وأدلته*. جزء 7. بيروت: دار الفكر، 1467هـ/2006م.
- الشافعي، فتيحة. *مدونة الأسرة بعد سبع سنوات من التطبيق*. الرباط: موقع العلوم القانونية، 2012م.
- قانون المدونة الأسرة رقم 70.03 عام 2004 بالمغرب.
- قدامة، ابن. *المغني*. ج 9. القاهرة: دار الحديث، 1425هـ/2004م.
- مجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية.
- معلوف، لويس. *المنجد في اللغة و الأعلام*. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 2002م.
- شرح كتاب الزواج مدونة الأسرة، <http://droitfpt.forumaroc.net/t5-topic>، الوصول إليها في التاريخ 02 فبراير 2015.
- كردي، أحمد السيد. *حرية المرأة في الإسلام*.
- <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/136032>. الوصول إليها في التاريخ 10 يناير 2015.
- A, Djazuli. *Kaidah-kaidah fiqh*. Jakarta: Kencana Prenada Grup, 2010.
- al-zarqa, Musthafa ahmad. *al fiqh al islami fi sawbih al jadid*. Juz II. Cet ke X. Beirut: Dar al-fikr. 1968.
- Az Zuhaili, Wahbah. *Kebebasan Dalam Islam*. Jakarta: Pustaka al-Kautsar, 2005.
- Ch, Mufidah. *Psikologi Keluarga Islam Berwawasan Gender*. Malang: UIN Maliki Press, 2013.
- Engineer, Asghar Ali. *Hak-Hak Perempuan dalam Islam*. Yogyakarta: Yayasan Bentang Buana, 1994.

Fuad, Ahmad Nur. dkk. *Hak Asasi Manusia Dalam Perspektif Islam*. Malang: Madani, 2010.

Hamid, Zahri. *Pokok-Pokok Hukum Perkawinan Islam dan Undang-Undang Perkawinan di Indonesia*. ttp.: Bina Cipta, 1978.

Hasan, M.Ali. *Perbandingan Mazhab Fiqh*. cet 2. Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2000.

Mardani. *Hukum Perkawinan Islam di Dunia Islam Modern*. Yogyakarta: Graha Ilmu, 2011.

Musthafa, Abdul Mun'im. *Ensiklopedi Hak dan Kewajiban Keluarga Muslim*. Klaten: Inas Media, 2008.

Muzdhar, M Atho'. *Hukum Keluarga di Dunia Islam Modern*. Jakarta: Ciputat Press, 2003.

Sabiq, Sayyid. *Fiqh as-Sunnah*. jilid ke-2. Bandung: PT al-Ma'arif, 1981.

Syihabuddin. *Qaliubi wa Umairah*. Singapore: Maktabah wa mathba'ah Sulaiman Zamra'I, 1955.

Zein, Satria Efendi M. *Ushul Fiqh*. Jakarta: Kencana, 2004.

Edinayanti. *Penderitaan Gadis yang dipaksa nikahi pemerkosanya*. <http://serambiummah.tribunnews.com/2014/11/16/penderitaan-gadis-yang-dipaksa-nikahi-pemerkosanya>, diakses pada tanggal 20 januari 2015.

<http://news.detik.com/read/2012/03/15/112840/1867986/1148/1/gadis-maroko-bunuh-diri-setelah-dipaksa-menikah-dengan-pemerkosanya>, diakses pada tanggal 20 januari 2015.

<http://alimatindonesia.blogspot.com/2010/04/perjuangan-hukum-keluarga-yang-setara.html>, diakses pada 10 November 2014.

<http://marokko.um.dk/ar/cooperation/loi-de-famille---ar/>, diakses pada tanggal 10 Januari 2015

Maryu, Apri. *Hukum Keluarga Islam di Negara Republik Arab Mesir, Maroko dan al-Jazair*. Nagaberalih.blogspot.com/2012/12/hukum-keluarga-islam-di-negara-republik.html?m=1, diakses pada tanggal 05 november 2014.

Munthe, Abdul Karim dan Abdurrahman *Hukum Keluarga di Negara Maroko*. Abdulkarimmunthe.blogspot.com/2012/01/hukum-keluarga-di-negara-maroko.html?m=, diakses pada tanggal 05 November 2014.